تأثير الخصائص الإقليمية في صياغة سياسات التنمية بالمناطق الريفية
" دراسة حالة المملكة العربية السعودية "

أ.م.د/ محمود أمين علي
قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة المنوفية
خبير بوزارة الشئون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية

الملخص

للمناطق الريفية في العديد من الأقطار العربية خصوصيات متفردة تنبع من العوامل الطبيعية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية المميزة لها، من هذه العوامل تتشكل أنماط العمران الريفي في هذه الأقطار وتتحدد خصائصها. وفي المملكة العربية السعودية حيث المساحات الشاسعة والتجمعات السكانية الصغيرة والصحاري الواسعة والسلاسل الجبلية الوعرة ، اتصفت أنماط العمران الريفي بالتخلخل والتفرغ ، وتميزت التجمعات العمرانية بالتقزم والانتشار والتباعد . وفي ظل هذه الصعاب والمحددات البيئية والعمرانية واجهت هذه التجمعات العديد من المشكلات التي حالت دون تحقيق سياسات التنمية لأهدافها المخططة. وعلى الرغم من تعاقب خطط وبرامج التنمية للمناطق الريفية بالمملكة إلا أن تلك الخصائص والمحددات أدت إلى ظهور قصور في انجازات هذه الخطط. ويهدف البحث إلى دراسة هذه الظواهر والمشكلات وتحليل المحددات القائمة ، ومن ثم العمل على وضع أسلوب منهجي لتحقيق التنمية المتكاملة لمثل هذه المناطق الريفية، وذلك من خلال وضع أسس وقواعد تخطيطية لإعادة تشكيل أنماط العمران الريفي بهذه المناطق والعمل على هيكلة هذه التجمعات الصغيرة في منظومة متدرجة لتوزيع الأدوار والوظائف بحيث تشكل فيما بينها مجمعات تنموية متكاملة. في هذا الإطار يتحدد مجال البحث في دراسة المناطق الريفية ذات الطبيعة الخاصة، خاصة المناطق الريفية بالمملكة العربية السعودية ، والتركيز على منطقتين تقعا على قمة قائمة تصنيف المناطق الريفية بالمملكة هما منطقتي عسير وجازان كحالتين دراسيتين نموذجيتين .

١ مقدمة و خلفية تاريخية

عندما قامت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢م -١٣٥٢ هـ لم تكن الخصائص المميزة والفاصلة بين التجمعات الحضرية والتجمعات الريفية محددة المعالم واضحة السمات، إلا في عدد من المناطق الحضرية القائمة وهي مكة المكرمة والمدينة المنورة وجده، حيث مثلت المراكز الثلاثة الرئيسية للحضر بالمملكة . أما باقي التجمعات العمرانية الأخرى فلم تكن تعدو كونها تجمعات ريفية بدوية صغيرة ترتكز على الرعي والزراعة الموسمية والتجارة الداخلية . ولقد سادت هذه الحالة العمرانية (النمط العمراني) المملكة منذ نشأتها وخلال عدة عقود لاحقة. حيث سادت حياة البادية واتصفت التجمعات العمرانية بخصائصها البدوية وكثرت التجمعات الصغيرة المنتشرة المتناثرة.[١] على أن هذا الوضع قد تبدل وتحول تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بالمملكة . فبينما مثل سكان المناطق الريفية بالمملكة حوالي ٨٥% من إجمالي سكان المملكة في نهاية النصف الثاني من القرن العشرين (١٩٥٠م)، فقد إنخفضت هذه النسبة تدريجيا إلى ٢٣% في عام ١٩٩٥م. ويمكن إرجاع هذه التحولات إلى تزايد استقطاب المراكز الحضرية لسكان الريف بسبب تنامي فرص العمل والدخول، وكنتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بها، حيث أمكن رصد وتوثيق ثلاث مراحل رئيسية للتحول وتطور أنماط العمران بالمملكة.[١]

٢ التحولات والتغيرات التاريخية في أنماط العمران بالمملكة العربية السعودية

تشكلت التحولات والتغيرات التاريخية لأنماط العمران بالمملكة عبر ثلاثة مراحل رئيسية كما يلي:

١/٢ المرحلة الأولى : نشأة وإعلان المملكة العربية السعودية ١٩٠٢ - ١٩٣٢م

بدأت هذه المرحلة بتوحيد العديد من قبائل شبه الجزيرة العربية ونشأة المملكة العربية السعودية، ولقد ظهر في كثير من المناطق التي تم توحيدها ما يمكن أن يعرف بأنوية الاستيطان، وذلك بخلاف المراكز الحضرية القائمة مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة وجده، وكانت هذه الأنوية أو المستقرات العمرانية متواضعة الحجم في بدايتها ومحدودة إمكانيات التنمية، إلا أن أهم ما كان يميزها هو وجود الموارد المائية وقيام نشاط الزراعة والرعي عليها. ولقد انطوت عملية التوطين والتطوير على مفهوم تنموي متكامل يتضمن تغيير الظروف الطبيعية وتعظيم استغلال الموارد الاقتصادية ولم تقتصر فقط على تهجير وتجميع الجماعات البدوية الرحل في هذه المستقرات.[١]

٢/٢ المرحلة الثانية : ظهور النفط كمورد إقتصادي رئيس ١٩٣٩-١٩٧٠م

من أهم ما يميز هذه الفترة اكتشاف النفط عام ١٩٣٩م، والذي أصبح في صدارة الموارد الاقتصادية للمملكة. ولقد كان لذلك إنعكاسات إيجابية هامة على المملكة ، حيث ظهرت تحولات أساسية في خصائص الاقتصاد العام وانماط العمران ومن أهمها التحول من الاقتصاد الأولى والموسمي، إلى الاقتصاد المتنوع المخطط. وساعد إنتاج البترول في مواقع استخراجة على ظهور تجمعات حضرية مرتبطة بمناطق إنتاج البترول وتصنيع مشتقاته (المراكز الحضرية في المنطقة الشرقية) ولقد بدأ اعداد كبيرة من المهاجرين من مختلف مناطق المملكة ، وخاصة الريفية والبدوية تتجه نحو مناطق استخراج البترول وإنتاجه. ولقد نتج عن هذه الهجرة مزيد من التركيز في المراكز الحضرية يقابلها مزيد من التفريغ والخلخلة في المناطق الريفية والبدوية وتضاؤل التجمعات الصغيرة بها . ونظرا لإتساع رقعة المملكة (٢,٢٥ مليون كم^{٢}) وتناثر مواقع الاستيطان الريفي والبدوي خلالها، وإنعزال بسبب الظروف الصحراوية والجبلية ، فقد ظهرت المشكلات التنموية بها كنقص الخدمات والمرافق وصعوبة التنقل.[١]

٣/٢ المرحلة الثالثة : عصر الوفرة الاقتصادية والتنمية (١٩٧٣م حتى الآن)

اتسمت هذه المرحلة بالازدهار الاقتصادي نتيجة لإرتفاع اسعار الصادرات خاصة البترول (١٩٧٣م)، ومع الوفرة الاقتصادية وضعت الدولة المخططات التنموية الشاملة للمراكز الحضرية والمناطق الريفية والبدوية حيث ركزت خطة التنمية العمرانية (٨٥ - ١٩٩٠م) على عدالة توزيع الخدمات والمرافق في المناطق الريفية، وذلك من خلال وضع ما عرف "بنظام المجمعات القروية" وهو عبارة عن شمول القرى والهجر في مجموعات تتلقى الخدمات البلدية عبر جهاز بلدي ينشأ في قرية مركزية.[٢] ولقد هدفت خطط وبرامج التنمية للمناطق الريفية إلى الحد من موجات الهجرة المتكررة بإتجاه المراكز الحضرية، وذلك بعد أن تضاعف سكان المدن والمركز الحضرية الرئيسية ما بين ٧٤ - ١٩٩٢ بنسبة ٢٠٤%، وهو ما يعكس استمرار تخلخل وتفريغ المناطق الريفية والبدوية من السكان.[٣]

٣ خصائص أنساق العمران الريفي بمناطق المملكة

تتعدد وتتنوع خصائص انساق العمران الريفي بمناطق المملكة في جوانب عدة من أهمها الجوانب السكانية والاجتماعية، الجوانب العمرانية، والجوانب الاقتصادية، وفيما يلي استعراض أهم هذه الخصائص.

١/٣ خصائص توزع السكان الريفيين وتركزاتهم في مناطق المملكة

من أهم الخصائص المميزة لنسق العمران الريفي بالمملكة هو هيئة توزع السكان الريفيين في مناطق المملكة المختلفة ودرجات تركزهم بها . فمن الملاحظ أن غالبية السكان الريفيين بالمملكة يتركزون في مناطق الجنوب والوسط كما هو موضح بالجدول التالي (جدول ١)، حيث تحتوي منطقة عسير على أكبر عدد من السكان الريفيين بالمملكة والذي يقدر بحوالي مليون نسمة ، يليها منطقة جازان بحوالي ٧٧٦,٣ ألف نسمة يليها مكة

المكرمة بحوالي ٦٥٨,٣ ألف نسمة ، ثم منطقة الرياض بحوالي ٥٤٧,٤ ألف نسمة. ويلاحظ أن هذه المناطق الاربعة تستأثر بحوالي ٦٢% من مجموع سكان الريف في المملكة. أما فيما يختص بنسبة السكان الريفيين إلى جملة السكان بالمنطقة عامة، فتأتي في المرتبة الاولى منطقة عسير التي تصل نسبة السكان الريفيين إلى جملة السكان بها حوالي ٦٤,٥%، وفي المرتبة الثانية تأتي منطقة الباحة بنسبة تبلغ حوالي ٦٢,٨% ، أما في المرتبة الثالثة فتأتي منطقة حائل بنسبة تبلغ حوالي ٦٢,٤% ثم منطقة جازان بنسبة تبلغ حوالي ٥٧,٦%.[٤]

جدول (١) توزع السكان الريفيين حسب المناطق الإدارية بالمملكة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)

المنطقة	عدد السكان الريفيين	النسبة لسكان الريف في المملكة	النسبة لجملة السكان في المنطقة
عسير	٩٩٤,٥٠٧	% ٢٣,٣	% ٦٤,٥
الباحة	٣٣٥,١٣٥	٧,٨	٦٢,٨
حائل	٣٤٧,١٥٠	٨,٧	٦٢,٤
جازان	٧٧٦,٢٥٨	١٠,٤	٥٧,٦
نجران	١٧٠,٧١١	٤,٠٠	٥٦,٠
المدينة المنورة	٣٨٨,٤٨١	٩,١	٣٠,٥
القصيم	٢٢٥,١١٣	٥,٢	٢٨,٣
تبوك	٤٧,٢٩٣	١,٧	١٥,٠
مكة المكرمة	٦٥٨,٢٣	١٥,٣	١٤,٠
الرياض	٥٤٧,٤٣٩	١٢,٨	١٣,٠
الجوف	٢٣,٣٣٥	٠,٥	٨,٦
الحدود الشمالية	١٨,٧٨٤	٠,٤	٨,٠
الشرقية	٣٢,٦٦٣	٠,٨	١,٣
الإجمالي	**٤,٢٨٩,٩٧٣**	**% ١٠**	**% ٢٣,٥**

المصدر: **التعداد العام للسكان والمساكن**، مصلحة الإحصاء العام: وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣

٢/٣ خصائص الأحجام السكانية وتصنيف الرتب للتجمعات الريفية بمناطق المملكة :

في دراسة إحصائية للتجمعات الريفية في مناطق المملكة المختلفة عام ١٩٨٣م (١٤٠٣هـ) يوضح جدول (٢) أن إجمالي التجمعات الريفية المصنفة (قرى) بلغ ١٠٣٦٥ قرية، وبلغ الحجم الإجمالي للسكان ٢,٦ مليون نسمة. ولقد كان أكبر تواجد لهذه القرى في منطقة عسير حيث بلغ عدد القرى بها ٢٩٦٣ قرية ، يليها منطقة مكة المكرمة ٢٠٧٢ قرية، يلها منطقة الباحة ١٢٣٦ قرية، ثم منطقة جازان ٩٤٣ قرية . أما فيما يختص بالاحجام السكانية لهذه القرى فإن أكبر الاحجام السكانية للقرى تواجدت في المنطقة الشرقية حيث بلغ متوسط الحجم السكاني للقرى ٩٦٦ نسمة ، بينما تواجدت أصغر الاحجام السكانية للقرى في منطقة عسير حيث متوسط الحجم السكاني للقرى ١٥٦ نسمة. كما أظهرت الدراسة وجود تجمعات ريفية وبدوية ضئيلة الحجم (هجر) بلغ مجموع اعدادها ٤٦٣٦ هجرة ، حيث أغلبها لا تتوافر فيه عوامل الاستقرار والاستمرار وغير قابلة للنمو ، وقد بلغ نسبتها حوالي ٦٨% من المجموع الكلي.[٥]

ومن أهم ما يستخلص من جدول (٢) الخصائص المميزة للتوزيع النسبي لفئات الأحجام السكانية كما يلي:

- فئة (أ) التجمعات الريفية الكبيرة: يزيد الحجم السكاني للقرية في هذه الفئة عن ٧٠٠ نسمة ، ويبلغ عددها ٧٦٨ تجمعا ريفيا وتبلغ نسبة التمثيل ٧,٤ % من إجمالي أعداد التجمعات الريفية .
- فئة (ب) التجمعات الريفية المتوسطة: يتراوح الحجم السكاني لهذه التجمعات ما بين ٢٥٠-٧٠٠ نسمة، ويبلغ إجمالي عددها ٢٠٠٨ تجمع ريفي بنسبة تمثيل حوالي ١٩,٤% من إجمالي عدد التجمعات الريفية.
- فئة (ج) التجمعات الريفية الصغيرة: يقل الحجم السكاني لهذه التجمعات عن ٢٥٠ نسمة، ويبلغ إجمالي عددها ٧٥٨٩ تجمعا، وتعد الفئة الغالبة بنسبة تمثيل حوالي ٧٣,٢ % من إجمالي عدد التجمعات الريفية.

جدول (٢) الأحجام السكانية وتصنيف الرتبة للتجمعات الريفية بمناطق المملكة

المنطقة	عدد التجمعات الريفية	متوسط الحجم السكاني (نسمة)	متوسط عدد المساكن (مسكن)
عسير	٢٩٦٣	١٥٦	٢٥
الباحة	١٢٣٦	١٩٣	٣٠
حائل	٤٥٠	٢٢٠	٣٩
جازان	٩٣٤	٤٠٧	٧٧
نجران	١٦٦	٥١١	٨٥
المدينة المنورة	٣٨٤	٢٢٨	٣٨
القصيم	٤٦٨	٢٥٠	٤٠
تبوك	٧٩	٢٩٨	٥٢
مكة المكرمة	٢٧٠٢	٢١٠	٣٠
الرياض	٧١٠	٤٣٦	٧٠
الجوف	٢٤	٥٨٧	٩٢
الحدود الشمالية	٣٦	٥٤٢	٨١
الشرقية	١٩١	٩٦٦	١٥١
الإجمالي	**١٠٣٦٥**	**٢٥١**	**٤٠**

المصدر: المؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية: **تقرير الإستراتيجية العامة للتنمية الريفية**، وزارة الشئون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٦

٣/٣ خصائص أنماط التوزيع المكاني والانتشار للتجمعات الريفية بمناطق المملكة

بتحليل أنماط التوزيع المكاني وكثافات الانتشار للتجمعات الريفية بالمملكة يظهر أن أهم هذه الانماط هي النمط المنتشر المتبعثر والنمط المنتشر المحوري. ويعد النمط المنتشر المتبعثر هو النمط السائد في معظم التجمعات الريفية والبدوية بالمملكة، خاصة في المناطق الشمالية كما في حائل والجوف، والمناطق الوسطى كما في مكة المكرمة والمدينة المنورة (شكل ١ - أ). أما النمط المنتشر المحوري فيتمثل في التجمعات الريفية والبدوية بالمناطق الجنوبية والساحلية، كما في عسير وجازان والباحة (شكل ١ - ب).

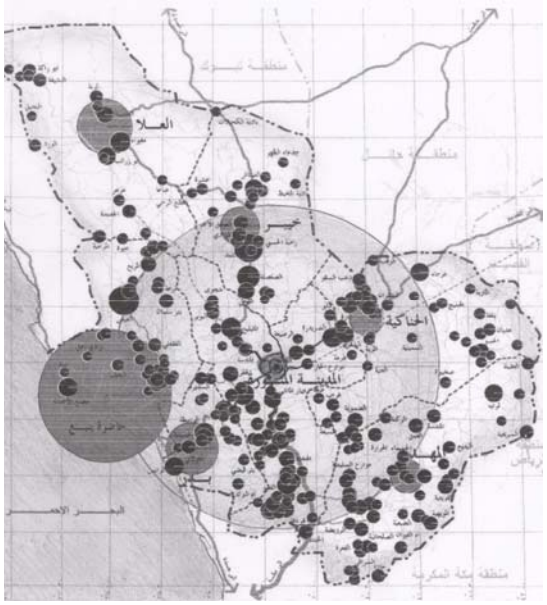

شكل (١ - أ) نمط الانتشار المتبعثر- منطقة المدينة المنورة

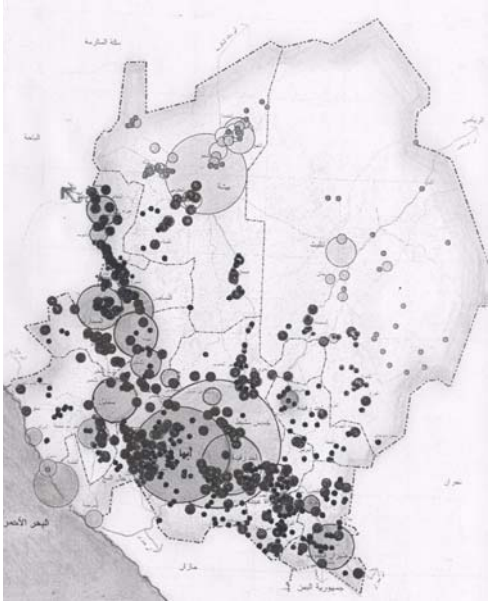

شكل (١ - ب) نمط الانتشار المحوري- منطقة عسير

وبصفة عامة، فإن التبعثر والتباعد هما الصفتان السائدتان في توزيع هذه التجمعات الريفية والبدوية، كذلك صفتا التخلخل وانخفاض الكثافات العمرانية والسكانية الريفية ويوضح جدول (٣) أن المتوسط العام للكثافة العمرانية للتجمعات الريفية والبدوية على مستوى كافة مناطق المملكة يبلغ ٠,٥ تجمع/١٠٠كم^{٢} ، كما يتضح ان المتوسط العام للكثافة السكانية يبلغ ١,٢ نسمة/كم^{٢} . أما على مستوى كل منطقة منفردة فإن الكثافة العمرانية تبلغ أعلاها في منطقة الباحة بمقدار ١١,٦ تجمع ريفي/١٠٠كم٢، يليها جازان بمقدار ٦تجمع/١٠٠كم^{٢} . بينما تبلغ هذه الكثافة ادناها في تبوك بمقدار ٠,٠٨ تجمع/١٠٠كم٢ ، والجوف بمقدار ٠,٠٤ تجمع/١٠٠كم^{٢} . وفيما يختص بالكثافة السكانية الريفية على مستوى كل منطقة منفردة فإن هذه الكثافة السكانية تصل اعلاها في منطقة جازان بمقدار ٢٢,٣ نسمة/كم^{٢} بينما تبلغ ادناها بالمنطقة الشرقية ، تبوك ، الجوف، الحدود الشمالية بمقدار ٠,٢ نسمة/كم^{٢} . ومن اهم ما يستخلص من المقارنة التحليلية الموضحة بالجدول (٣) أن ٦٠% من مناطق المملكة تنخفض الكثافة العمرانية للتجمعات الريفية فيها عن المتوسط العام للمملكة، كما انه بالنسبة للكثافة السكانية فإن ٦٠% من مناطق المملكة تنخفض قيمها عن المتوسط العام للكثافة السكانية للمملكة.[٣]

جدول (٣) الكثافات العمرانية والسكانية الريفية في مناطق المملكة (١٤٠٣ هـ/١٩٨٣م)

المنطقة	الكثافة العمرانية تجمع /١٠٠كم^{٢}	الكثافة السكانية نسمة/كم^{٢}
الباحة	١١,٦	٢٢,٣
جازان	٦	٢٤,٥
عسير	٣,٨	٥,٩
مكة المكرمة	٢	٤,٢
الرياض	٠,٢	٠,٩
الشرقية	٠,٠٢	٠,٢
القصيم	٠,٩	٢,٢
حائل	٠,٤	٠,٨
المدينة المنورة	٠,٣	٠,٦
نجران	٠,١	٠,٦
تبوك	٠,٠٨	٠,٢
الحدود الشمالية	٠,٠٣	٠,٢
الجوف	٠,٠٤	٠,٢
المملكة	**٠,٥**	**١,٢**

المصدر: مختار الشهاوي: "ضوابط التوزيع الجغرافي للقرى السعودية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، ١٩٨٧

٤/٣ العوامل المؤثرة في تشكيل أنماط العمران الريفي بالمملكة

تتعدد العوامل المؤثرة في تشكيل أنماط العمران الريفي ما بين عوامل طبيعية، عوامل اجتماعية، عوامل اقتصادية، وعوامل عمرانية محلية وإقليمية. ولقد كانت هذه العوامل هي المسببات الرئيسية وراء الظواهر والخصائص العامة المميزة لأنماط العمران الريفي بالمملكة وأهمها التشتت السكاني وتقزم وتبعثر التجمعات الريفية، وفيما يلي استعراض أهم العوامل المؤثرة.[٢]

(أ) في إطار العوامل الجغرافية الطبيعية والبيئية كان من أهم مظاهر أنماط العمران الريفي في المملكة تواجد الكثير من القرى والهجر في مواقع غير قابلة للنمو حيث نشأت هذه التجمعات الريفية بدون تخطيط مسبق وبطريقة عشوائية في مناطق يتواجد بها الكثير من محددات ومعوقات النمو والتطور، فعلى سبيل المثال تواجدت هذه التجمعات في مناطق جبلية ذات تضاريس وعرة وطرق منحدرة ومتعرجة وغير ملائمة للتنمية والنمو، كما تناثرت هذه التجمعات في مواقع متباعدة أعلى الجبال وفي السفوح اسفلها ، وعلى الهضاب وفي الأودية ، حتى أن البعض منها نشأت في مواقع تتهددها الأمطار والسيول (شكل ٢).

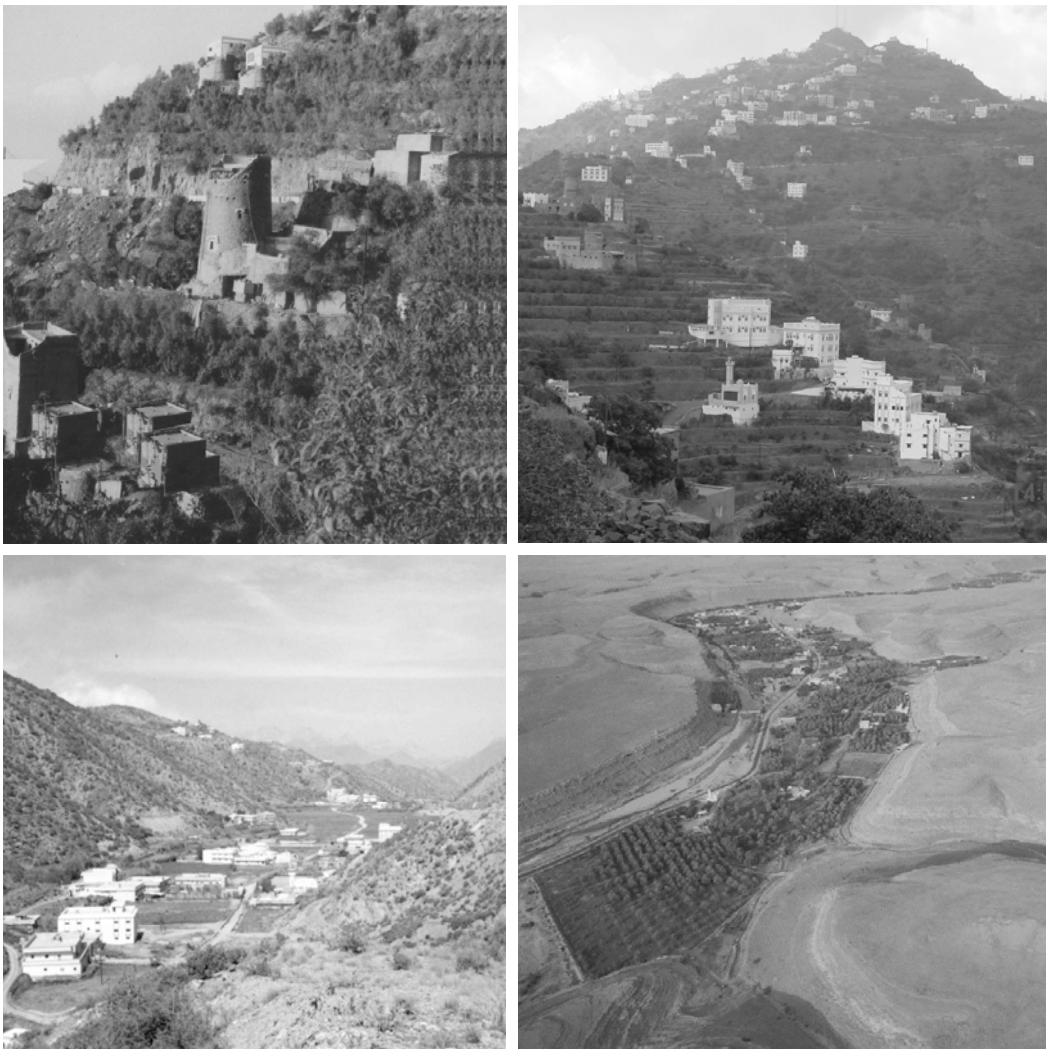

شكل (٢) الملامح المميزة لعشوائية وتناثر التجمعات الريفية في المناطق الجبلية

(ب) في إطار العوامل الاجتماعية والسكانية فقد ساهمت "ظاهرة البداوة والترحال" بسبب انشطة الرعي المتنقل والبحث عن الكلأ، في تزايد ظاهرة التشتت السكاني، ومن ثم عاقت واضعفت إمكانية توفير الخدمات الاساسية لإماكن تجمعات البدو الرحل لعدم استدامتها. وعلى الرغم من ان هذه الظاهرة قد تناقصت كثيرا في الوقت الحالي نتيجة لإقامة الدولة لبعض المشاريع الاستيطانية ومن ثم إقبال العديد من البدو الرحل على الاستيطان والاستقرار، إلا أنها ما زالت أحد العوامل المؤثرة في تشكيل نمط العمران الريفي .

(ج) في إطار العوامل الاجتماعية الثقافية فقد لعبت ظاهرة "التنافر القبلي" دورا كبيرا في إزكاء عملية التشتت السكاني ، ففي كثير من الأحيان ترفض بعض القبائل المقيمة في مناطق غير قابلة للنمو ترك أماكن سكنهم والانتقال للسكن مع ابناء قبيلة أخرى تسكن في منطقة قابلة للنمو ، علي الرغم من إمكانية ان تستوعب المنطقة القبيلتين معاً، ومن العوامل الاجتماعية السكانية أيضا ظاهرة "الانشطار القبلي" عند إنشاء هجر مستقلة لأبناء القبيلة مما يؤدي إلى تعدد الهجر الصغيرة ، برغم إمكانية تجمع جميع افراد القبيلة في موقعهم وملائمة لذلك.

(د) في إطار العوامل الاجتماعية الاقتصادية تعد الهجرة من القرى إلى المدن احد العوامل الرئيسية في تقزم التجمعات الريفية، ومن أهم دوافع هذه الهجرة طبيعة الاقتصاد المعيشي الريفي واعتماده على ظروف وموارد طبيعية غير مستقرة ، بالإضافة إلى تناقص فرص العمل في المناطق الريفية وتزايدها في المناطق الحضرية مع الارتفاع الملحوظ لمستويات الدخول بالمدن . ومن الدوافع الرئيسية للهجرة بإتجاه

المدن التفاوت الكبير في توفر الخدمات ، حيث تمثل المدن مراكز تجمع للخدمات العامة والاجتماعية، بينما تفتقر القرى لهذه الخدمات .

(هـ) في إطار العوامل العمرانية المحلية والاقليمية التي ساهمت في ازكاء "ظاهرة التشتت السكاني" كانت خاصية الاتساع الهائل لمساحة المملكة عاماً (٢.٢٥مليون كم^{٢}) والمناطق الادارية خاصة ، والذي ترتب عليه التباعد الكبير بين مواقع التجمعات الريفية والحضرية على حد سواء ، وفي ظل الحجم الصغير نسبيا للسكان بالمملكة (١٦ مليون نسمة) كانت ظاهرة صغر وتقزم الاحجام السكانية للتجمعات الريفية.

٤ الإستراتيجية العامة وسياسات التنمية الريفية في المملكة: الخصائص – الأهداف - المعوقات

تبنت المملكة إستراتيجية عامة وعدد من السياسات الخاصة بالتنمية الريفية هدفت إلى دمج التجمعات الريفية والبدوية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمملكة ، ولقد أطلق على مشاريع التوطين للبدو الرحل "مشروع الهجر" ومفردها هجرة إشارة إلى هجر البدو لحياة الرعي والترحال إلى حياة الزراعة والاستقرار، بجانب الرعي وتربية الحيوان، ولقد اشتملت هذه السياسات على عدد من البرامج هدفت إلى توطين البدو في تجمعات ريفية مستقرة. [١]

وفيما يلي استعراض أهم عناصر الاستراتيجية العامة وسياسات التنمية الريفية بالمملكة: [٦]

(أ) تطوير الأنماط العمرانية للتجمعات الريفية (القرى والهجر) بما يحقق زيادة الانتفاع بالموارد المتاحة عن طريق خطة لإعادة توزيع السكان مكانياً مع العمل على تجميعهم في نطاقات عمرانية ترتكز على مقومات الحياة الأساسية مثل المياه، الامكانات الاقتصادية القابلة للتنمية والنمو، الحجم السكاني المناسب، وحد أدنى من الخدمات الأساسية.

(ب) مراعاة الحد من ظاهرة التشتت السكاني وتبعثر وتقزم التجمعات الريفية حتى يمكن تركيز الخدمات اللازمة ، وترشيد استخدام الموارد، والوصول إلى أعلى جدوى اقتصادية للتكاليف التنموية والنفقات.

(ج) العمل على تحقيق معدلات أعلى في الاكتفاء الذاتي من الخدمات والسلع ووضع برامج تنموية على المستويات المحلية والاقليمية لتحقيق التوازن بين موارد البيئة والسلوك الاستهلاكي للسكان .

(د) التركيز على تنويع قاعدة الانتاج السلعي والخدمي وذلك بإقتراح مشروعات غير تقليدية لتوسعة قاعدة استخدام الموارد المحلية خاصة تلك التي لها ميزة نسبية من الناحية الاقتصادية والتقنية.

ولقد تحددت التصورات التطبيقية لهذه الاستراتيجية والسياسات التابعة لها فيما يلي: [٢]

(أ) عدم إنشاء تجمعات ريفية جديدة (قري/هجر) إلا فى اطار دراسات متكاملة.

(ب) وضع تعريف وتحديد واضح لخصائص القرية التي تؤهلها كتجميع ريفي قابل للنمو ومن ثم إدراجها ضمن برامج عمل التنمية الريفية، وكان من أهم هذه الخصائص:
- أن تكون القرية أو الهجره معرفه من قبل وزارة الداخلية
- ألا يقل عدد السكان المقيمين فيها اقامة دائمة عن ١٠٠ نسمة تمثل عددا من الأسر، علي أن يتوفر بين سكانها حد ادني من التوافق الاجتماعي كأن تتبع قبيلة واحدة او عدة قبائل بينها تعاون وتجانس.
- آلا يقل عدد المساكن بها في دائرة لا يزيد قطرها عن ٢ كم عن ٢٠ مسكن من المساكن الدائمة.
- أن يتوفر بها قدر مناسب من موارد المياه التي تفي باحتياجات السكان، وأن يكون مواردها الاقتصادية ووضعها البيئي يسمحان باستمرار نموها عمرانيا وسكانيا.

(ج) التركيز على تنويع الانشطة في القاعدة الاقتصادية في القرية، وتشجيع الصناعات المحلية.

(د) دعم الخدمات والمرافق في التجمعات الريفية القابلة للنمو وفق معايير وزارة الشئون البلدية والقروية.

(هـ) تطوير المؤسسات الحكومية والبلدية المعنية بشئون التنمية الريفية.

وفي إطار تفعيل سياسات وبرامج التنمية الريفية للقرى والهجر كان إعداد نظام المجمعات القروية، حيث ظهرت فكرة المجمعات القروية كأسلوب إداري خدمي يتناسب والظروف العمرانية والسكانية لقرى وهجر المملكة.[١] وقد قامت الفكرة على اساس شمول القرى الصغيرة المتقاربة والمترابطة اجتماعيا وجغرافيا ضمن النطاق العمراني لتجمعات عمرانية أكبر تعمل على تقديم الخدمات لها في يسر وسهولة ، ومن ثم كان وضع خطط انشاء المجمعات القروية التي بدأ في تنفيذها في عام ١٣٩٦هـ /١٩٧٦م، ثم العمل علي دعم أداء سياسات التنمية الريفية بوضع " لائحة تنمية وتطوير القرى والهجر السعودية" عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.[١]

وقد حددت اللائحة لهذه المجمعات القروية الخصائص والمهام التالية: [٢]

(أ) أن يكون لها الشخصية الإدارية المرتبطة بوزارة الشئون البلدية والقروية مما يعطيها دورا فعليا في توفير الخدمات بإعتبارها الاقدر على حل مشاكل هذه المناطق .
(ب) تأخذ بمبدأ الشمول في تنمية وتطوير القرى حيث يتم إنشاء مراكز هذه المجمعات في قرى رئيسية يتوفر فيها الخدمات الاساسية اللازمة لها والقرى المشمولة بالمجمع .
(ج) تهدف مشروعاتها إلى تلبية احتياجات السكان في كافة القرى المشمولة لهذه المجمعات، وتنبع هذه المشروعات من واقع احتياجات السكان في كامل نطاق المجمع.
(د) تهدف إلى الحد من التكاليف المرتفعة لتوفير الخدمات والعمل على جعلها مقبولة اقتصاديا .

على أنه في إطار مراجعة وتقييم العملية التطبيقية لسياسات التنمية الريفية المعلنة بالمملكة، وجد أن هناك العديد من الظواهر السلبية التي شابت تطبيق هذه السياسات مما أدى إلى ظهور بعض الخلل في الواقع الفعلي لعمليات التنمية المنفذه، ومن أهم أسباب ذلك ما يلي:

(أ) عدم وجود تحديد واضح للقرى والهجر في إطار تصنيف تخطيطي ذو مستويات متدرجة ، ومن ثم يصعب وضع معايير وضوابط تتناسب مع رتب هذه القرى بحيث تبني عليها برامج ومشاريع تنمية وتطوير هذه القرى والهجر.
(ب) عدم وجود قاعدة معلومات وبيانات كاملة ومحققة لهذه القرى والهجر ، ولقد أدى مبالغة بعض الجهات والاهالي قي تقدير عدد السكان وحجم الاحتياجات المطلوبة من الخدمات ، وباقي عمليات التنمية ، إلى عدم تناسب الخطط الموضوعة وواقع ظروف هذه القرى والهجر.
(ج) أن فكرة المجمعات القروية بنيت بصفة أساسية علي رؤية أدارية خدمية ولم تتطرق بعمق الي كافة الجوانب الإقليمية، خاصة الاقتصادية منها، بحيث تتصف الرؤية التنموية لها بالتكاملية في النواحي التخطيطية المختلفة.
(د) أن برامج تنمية القرى كان معظمها قطاعيا حيث انفرد كل قطاع بمسئولية تقدير احتياجات السكان من خدمات هذا القطاع ومن ثم وضع الخطط اللازمة لذلك بصورة منفردة وفي غياب التنسيق المتكامل الشامل لكل القطاعات.
(هـ) قيام بعض الوزارات في إطار خططها الخاصة بإنشاء مرافق وخدمات في تجمعات صغيرة لا يتحقق لها مقومات البقاء وعوامل النمو، من المنظور التخطيطي الشامل، مما ترتب عليه تشتييت جهود الدولة ونفقاتها التنموية .

٥ التحولات والتغيرات الأساسية في أنماط العمران الريفي بالمملكة بين الماضي والحاضر

صاحب التحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها المملكة في العقود الثلاثة الأخيرة (١٩٧٣م - ٢٠٠٦م) والناتجة عن زيادة الإنتاج القومي والوفرة الاقتصادية، ظهور العديد من التحولات الاجتماعية والعمرانية التي كان لها اثر كبير في تشكيل خصائص انماط العمران الريفي الحالي في المملكة . وكان من أهم هذه التحولات زيادة استقطاب المراكز الحضرية لسكان التجمعات الريفية بسبب زيادة التنمية فيها وزيادة فرص العمل والدخول، ومن ثم تسارع موجات الهجرة الريفية باتجاه هذه المراكز الحضرية ، وهو ما ترتب عليه تنامي ظاهرة تفريغ وتخلخل التجمعات الريفية الصغيرة وتقزمها. ولقد انعكست تلك التحولات على خصائص هيكل العمران الريفي بالمملكة في صورة تغيرات اساسية في احجام التجمعات الريفية، الكثافات السكنية، الكثافات العمرانية ، معدلات التباعد وكثافة الانتشار ، هيكل توزيع الرتب والاحجام ، والادوار والوظائف . وبهدف الاستدلال على ما تقدم ، فيما يلي دراسة لمنطقتين رئيسيتين تقعان على قمة قائمة تصنيف المناطق الريفية الرئيسية بالمملكة ، وهما منطقتي عسير وجازان .

فمنطقة عسير تقع في المرتبة الاولى على قائمة تصنيف المناطق الريفية بالمملكة كون النشاط الاقتصادي الرئيسي للمنطقة هو الزراعه والرعي والانتاج الحيواني، كما أن حجم السكان الريفيين بمنطقة عسير يبلغ ١٢٠٨٣٩٢ نسمة ، وذلك يمثل ٦٣,١% من إجمالي حجم السكان بالمنطقة البالغ ١٩١٥٤٣٥ نسمة (١٤٢٥هـ)، كذلك تبلغ نسبة السكان الريفيين بالمنطقة إلى جملة السكان الريفيين بالمملكة ٢٣,٢%، ومن أهم الخصائص الجغرافية والطبيعية لمنطقة عسير التنوع الكبير حيث يمكن تقسيم المنطقة إلى ثلاثة قطاعات

رئيسية هي قطاع السهل الساحل بمحاذاة البحر الاحمر بارتفاع ١٥٠متر فوق سطح البحر، القطاع الجبلي شرقا ويضم سلسلة جبال السروات بارتفاع ١٤٠٠متر، ثم إلى أقصى الشرق يقع القطاع الهضبي والذي ينحدر شرقا بتدرج يتراوح ما بين ١٤٠٠ - ٦٠٠ متر ، ويقطع هذه القطاعات الثلاثة عدة وديان من أهمها وادي بيشة ووادي تثليث . ولهذا التشكيل الطبيعي دورا اساسيا في تشكيل نمط توزيع التجمعات العمرانية عامة والريفية خاصة حيث تتركز على القطاع الجبلي وعلى امتداد الوديان. (شكل ٣) [٧] ومن الناحية الإدارية تنقسم منطقة عسير إلى اثنى عشر محافظة اهمها أبها حيث مقر الإمارة، خميس مشيط، أحد رفيدة ، ويشتمل هيكل العمران الريفي لمنطقة عسير على ٨٦٧٥ تجمع ريفي مقسم إلى ٩١٥ تجمع قروي أساسي بالإضافة إلى ٧٧٦٠ تجمع قروي مشمول (تابع) . ويوضح جدول (٤) توزيع كافة التجمعات العمرانية على محافظات منطقة عسير. [٧]

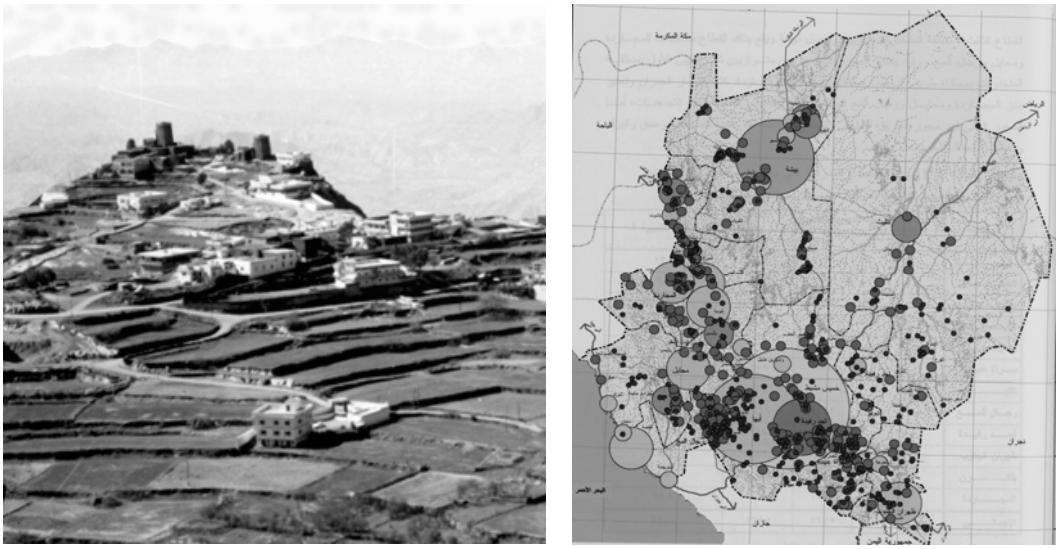

شكل (٣) أثر الخصائص الطبيعية والطبوغرافية (سلسلة جبال السروات) في تشكيل نمط العمران الريفي بمنطقة عسير

جدول (٤) التجمعات العمرانية الاساسية والمشمولة على مستوى محافظات عسير (١٤٢٥هـ/٢٠٠٣م)

المنطقة	التجمعات الأساسية		التجمعات المشمولة	إجمالي العدد	إجمالي المساحة العمرانية كم٢
	مدن	قرى			
أبها	٣	١٢٧	١٠٥٢	١١٨٢	١٥٠
خميس مشيط	١	٦٣	٤٧٨	٥٤٢	١٤٨
أحد رفيدة	٣	٦٩	١٤٦	٢١٨	٥١
سراة عبيدة	١	٩٨	٤٥٩	٥٥٨	٥٠
ظهران الجنوب	٣	٧١	٣٨٥	٤٥٩	٤٩
رجال ألمع	١	١٠٧	١١٠٦	١٢١٤	٨٨
محايل	١	٥٤	١٤٥٠	١٥٠٥	١٤١
المجاردة	٢	٧٣	٩٤٠	١٠١٥	٦٠
النماص	١	٤٧	٢٧٨	٣٢٦	٤١
بلقرن	٢	٣٩	٤٣٤	٤٧٥	٥٢
بيشة	١	١٠٨	٧٣٩	٨٤٨	١٤٩
تثليث	١	٥٩	٢٩٣	٣٥٣	٤٢
الإجمالي	**٢٠**	**٩١٥**	**٧٧٦٠**	**٨٦٩٥**	**١٠٢١**

المصدر: **الدراسات التخطيطية الشاملة لمنطقة عسير**: التقرير الثاني - وزارة الشئون البلدية والقروية٢٠٠٤

وفي إطار دراسة خصائص التوزيع الحجمي والرتب للتجمعات الريفية في منطقة عسير يوضح جدول (٥) هيمنة الفئة الحجمية (أقل من ٥٠٠ نسمة) بالنسبة إلى باقي الفئات الحجمية ، حيث بلغت نسبة عدد التجمعات بتلك الفئة نحو ٩٤% من إجمالي عدد التجمعات، تليها الفئة الحجمية (٥٠٠-١٠٠٠ نسمة) بنسبة ٤.٥% ، ثم الفئة الحجمية (١٠٠٠-٢٥٠٠ نسمة) بنسبة ١.١٦% ، ثم الفئة الحجمية (٢٥٠٠ - ٥٠٠٠ نسمة) بنسبة ٠.٢٤% ، ثم الفئة الحجمية (٥٠٠٠ - ١٠.٠٠٠ نسمة) بنسبة ٠.٠٦% ، وأخير الفئة الحجمية (أكبر من ١٠.٠٠٠ نسمة) بنسبة ٠,٢%.[٧]

جدول (٥) توزيع التجمعات العمرانية الحضرية والريفية بمنطقة عسير حسب فئات الاحجام (١٤٢٤هـ)

فئات الأحجام (نسمة)	عدد تجمعات الفئة		نسبة التجمعات الريفية إلى الإجمالي
	مدن	قرى	
٢٥٠ ــ ٥٠٠ ألف	١	-	-
١٠٠ ــ ٢٥٠ ألف	١	-	-
٥٠ ــ ١٠٠ ألف	١	-	-
٢٠ ــ ٥٠ ألف	٢	-	-
١٠ ــ ٢٠ ألف	٥	١	% ٠,٠٢
٥ ــ ١٠ ألف	٧	٣	% ٠,٠٦
٢٥٠٠ ــ ٥٠٠٠	٣	١٢	% ٠,٢٤
١٠٠٠ ــ ٢٥٠٠	-	٩٢	% ١,١٦
٥٠٠ ــ ١٠٠٠	-	٣٩١	% ٤,٥
أقل من ٥٠٠	-	٨١٧٦	% ٩٤
الإجمالي	**٢٠**	**٨٦٧٥**	**% ١٠٠**

المصدر: **الدراسات التخطيطية الشاملة لمنطقة عسير**: التقرير الثاني - وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠٠٤

أما فيما يختص بمنطقة جازان والتي تقع في المرتبة الثانية على قائمة المناطق الريفية بالمملكة، فبالإضافة إلى أن النشاط الاقتصادي الرئيسي هو الزراعة والرعي والانتاج الحيواني ، فإن حجم السكان الريفيين بمنطقة جازان يبلغ ٨٥٤٨٠٠ نسمة ويمثل ٧٢,١% من إجمالي السكان بالمنطقة البالغ ١١٨٦١٣٩ نسمة (١٤٢٥هـ). وتبلغ نسبة السكان الريفيين بالمنطقة إلى جملة السكان الريفيين بالمملكة ١٠,٥%.

وتتشابه منطقة جازان مع منطقة عسير من حيث الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية حيث توجد في الطرف الجنوبي الغربي للمملكة مطلة على البحر الأحمر، وتتميز المنطقة بتنوع تشكيلها السطحي الطبوغرافي ما بين سهل ساحلي يمتد بمحاذاة البحر الأحمر يليه إلى الشرق المنطقة الهضبية المعروفة بالمرتفعات الساحلية، ثم سلسلة المرتفعات الجبلية الشرقية التي تمثل حواف سلسلة جبال السروات، وتتراوح فروق الارتفاعات ما بين ١٠٠ - ٢٠٠٠م فوق سطح البحر، وللجبال والأودية المتخللة للمرتفعات الشرقية والممتدة حتى السهل الساحلي دور رئيسي في تشكيل نمط توزيع التجمعات العمرانية بالمنطقة ، وخاصة وادي جيزان ووادي ضمد. (شكل ٤). [٨]

ومن الناحية الإدارية تنقسم منطقة جازان إلى ثلاثة عشر محافظة أهمها جيزان التي بها مقر الإمارة ، صبيا، أبو عريش ، وصامطة . ويشتمل هيكل العمران الريفي بمنطقة جازان على ١٧٤٧ تجمع ريفي، ويوضح الجدول (٦) توزيع كافة التجمعات العمرانية ، على محافظات منطقة جازان.[٨]

وفي إطار دراسة خصائص التوزيع الحجمي والرتب للتجمعات الريفية بمنطقة جازان يوضح جدول (٧) هيمنة الفئة الحجمية (أقل من ٥٠٠ نسمة) علي الفئات الحجمية الأخرى حيث تمثل هذه الفئة ٧٥,٨% من إجمالي التجمعات الريفية، في حين تمثل الفئة (٥٠٠ ــ ١٠٠٠ نسمة) حوالي ١٣,٩% ، والفئة الحجمية (١٠٠٠-٥٠٠٠ نسمة) حوالي ٩,٧% ، والفئة الحجمية (٥٠٠٠-١٠.٠٠٠ نسمة) بنسبة حوالي ٠,٥٤% . وتأتي في المرتبة الأخيرة الفئة الحجمية (أكبر من ١٠.٠٠٠ نسمة) بنسبة ٠.٠٦% تقريباً.[٨]

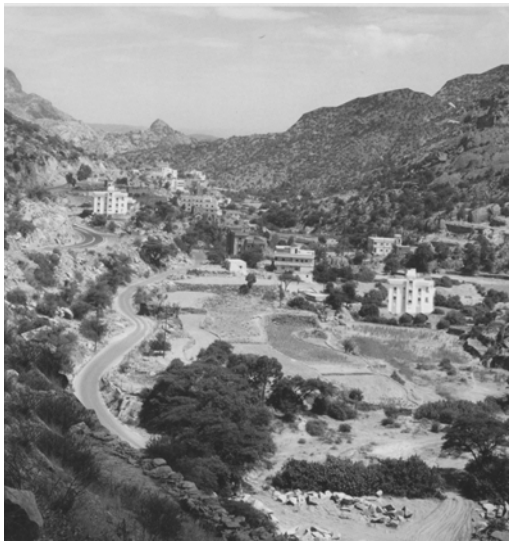

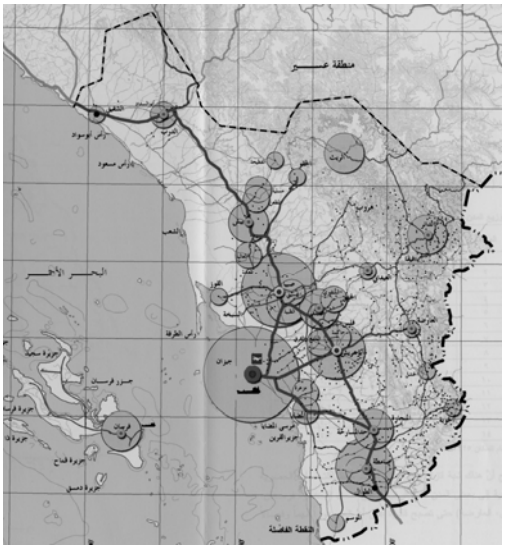

شكل (٤) أثر الخصائص الطبيعية والطبوغرافية (سلسلة جبال السروات) في تشكيل نمط العمران الريفي بمنطقة عسير

جدول (٦) التجمعات العمرانية الحضرية والريفية بمنطقة جازان (١٤٢٤هـ)

المنطقة	التجمعات الحضرية	التجمعات الريفية	إجمالي
جيزان (الإمارة)	١	١٣٠	١٣١
صبيا	١	١٨٨	١٨٩
أبو عريش	١	١٦٢	١٦٣
بيشة	١	٥٣	٥٤
صامطة	٢	١٥٨	١٦٠
ضمد	١	٤٨	٤٩
أحد المسارحة	١	١١٢	١١٣
العيذابي	١	١٧٢	١٧٣
الحدث	-	١٥٢	١٥٢
الدرب	١	٦٨	٧٠
الريث	-	٤١	٤١
العارضة	١	٢٨٧	٢٨٨
الدائر	١	١٦٧	١٦٨
فرسان	١	٩	١٠
الإجمالي	**١٣**	**١٧٤٧**	**١٧٦٠**

جدول (٧) توزيع التجمعات العمرانية الحضرية والريفية بمنطقة جازن حسب فئات الأحجام.

فئات الأحجام (نسمة)	عدد تجمعات الفئة		نسبة التجمعات الريفية إلى الإجمالي
	مدن	قرى	
٥٠ ــ ١٠٠ ألف	٢	-	-
٢٠ ــ ٥٠ ألف	٤	-	-
١٠ ــ ٢٠ ألف	٤	١	% ٠,٠٦
٥ ــ ١٠ ألف	١	١٠	% ٠,٥٤
١٠٠٠ ــ ٥٠٠٠	٢	١٦٩	% ٩,٧
٥٠٠ ــ ١٠٠٠	-	٢٤٣	% ١٣,٩
أقل من ٥٠٠	-	١٣٢٤	% ٧٥,٨
الإجمالي	**١٣**	**١٧٤٧**	**% ١٠٠**

المصدر: **دراسات المخطط الإقليمي لمنطقة جازان**: التقرير الثاني - وزارة الشئون البلدية والقروية، ٢٠٠٤

١/٥ أهم الخصائص المميزة للعمران الريفي الحالي بالمملكة (حالة عسير وجازان)

في إطار الدراسة المقارنة التحليلية بين خصائص هيكل العمران الريفي في كل من منطقتي عسير وجازان يوضح جدول (٨) أهم هذه الخصائص في المنطقتين حيث يمكن استخلاص ما يلي:

(أ) ان كلا المنطقتين اللتين تقعا على قمة قائمة تصنيف المناطق الريفية بالمملكة تتجاوز فيها نسبة السكان الريفيين إلى جملة السكان بالمنطقة نسبة الثلثين تقريبا .
(ب) ان هيكل توزيع الاحجام والرتب للتجمعات الريفية في كلا المنطقتين تهيمن فيه فئة (أقل من ٥٠٠ نسمة) على باقي الفئات بنسبة تزيد عن ٧٥% في جازان ، وتصل إلى ٩٤% في عسير.
(ج) أن الفئات الحجمية التي تقل عن ١٠٠٠ نسمة تسود بدرجة كبيرة على هيكل العمران الريفي في كلا المنطقتين بنسبة تراوحت ما بين ٩٠% إلى ٩٩% تقريبا .
(د) ان الكثافات السكانية العامة في كلا المنطقتين منخفضة (٢٣نسمة/كم٢ لعسير، ٩٠ نسمة/كم^{٢} لجازان) وهو ما يرجع إلى تواجد التجمعات العمرانية عامة ، والريفية خاصة ، في بعض النطاقات الجغرافية المحدودة الملائمة طبيعياً وطبوغرافياً ومناخياً ، كما هو الحال فوق الهضاب الجبلية وحول الأودية.
(هـ) تراوحت الكثافات العمرانية فيما يخص تركز التجمعات الريفية ما بين ٢.٧ تجمع/كم لعسير إلى ٦,٤ تجمع/كم^{٢} لجازان ، وتراوح معدل الانتشار والتباعد بين التجمعات الريفية ما بين ١.٩ كم لعسير ، ٠.٨كم لجازان، ويرجع الارتفاع النسبي للكثافة العمرانية للتجمعات الريفية بجازان إلى تركز هذه التجمعات في عدة نطاقات عمرانية محدودة وهي التي تتصف بملائمة البيئة الطبيعية والطبوغرافية والمناخية للاستيطان والنمو.

جدول (٨) مقارنة الخصائص المميزة للتجمعات الريفية في منطقتي عسير وجازان

الخصائص التخطيطية	منطقة عسير	منطقة جازان
المساحة الاجمالية	٨٤,٠٨٤ كم٢	١٣,١٨٣ كم٢
حجم السكان الاجمالي	١,٩١٥,٤٣٥ نسمة	١,١٨٦,١٣٩ نسمة
حجم السكان الريفيون	١,٢٠٨,٣٩٢ نسمة	٨٥٤٨٠٠ نسمة
نسبة السكان الريفيين	٦٣,١ %	٧٢,١ %
المساحة العمرانية للتجمعات الريفية	٧١٥,٥ كم٢	٢٩١,٥ كم٢
عدد التجمعات الريفية	٨٦٧٥	١٧٤٧
المتوسط العام لمساحة التجمع	٠,٠٨ كم٢	٠,١٦كم٢
المتوسط العام لحجم السكان بالتجمع	١٣٩,٥ نسمة	٤٨٩ نسمة
الكثافة السكانية العامة	٢٣ نسمة/كم٢	٩٠ نسمة/كم٢
الكثافة السكانية الريفية العامة	١٤,٥ نسمة/كم٢	٦٥ نسمة/كم٢
الكثافة السكانية الريفية الخاصة	١٦٨٨ نسمة/كم٢	٢٩٣٢ نسمة/كم٢
الكثافة العامة للتجمعات الريفية (على مستوى كامل مساحة المنطقة)	١٠ تجمع/١٠٠كم٢	١٣ تجمع/١٠٠كم٢
الكثافة الخاصة للتجمعات الريفية (على مستوى النطاق الريفي بالمنطقة)	٢,٧ تجمع/كم٢	٦,٤ تجمع/كم٢
متوسط التباعد بين التجمعات الريفية (على مستوى النطاق الريفي بالمنطقة)	١,٩ كم	٠,٩كم
عدد ونسبة تمثيل التجمعات الريفية أكبر من ١٠.٠٠٠	١	٠,٠٢ %
عدد ونسبة تمثيل التجمعات الريفية ٥٠٠٠ ــ ١٠.٠٠٠	٣ ٠,٠٨ %	١ ٠,٠٦ %
عدد ونسبة تمثيل التجمعات الريفية ١٠٠٠ ــ ٥٠٠٠	١٠٤ ١,٤%	١٠ ٠,٤٥ %
عدد ونسبة تمثيل التجمعات الريفية ٥٠٠ ـ ١٠٠٠	٣٩١ ٤,٥ %	١٦٩ ٩,٧ %
عدد ونسبة تمثيل التجمعات الريفية أقل من ٥٠٠	٨١٧٦ ٩٤ %	٢٤٣ ١٣,٩%

٢/٥ أهم التغيرات الحادثة في أنماط العمران الريفي الحالي بالمملكة بين الحاضر والماضي

بناءا على ما تقدم، وفي إطار تحليل التغيرات الحادثة في انماط العمران الريفي بالمملكة بين الحاضر والماضي، وذلك بهدف رسم صورة محدثة لملامح العمران الريفي عامة والخصائص العمرانية للتجمعات الريفية خاصة، فإنه بعقد المقابلة بين خصائص العمران الريفي القديم وخصائص العمران الريفي الحالي يمكن رصد التغيرات التالية:

(أ) تضاعفت عموما أعداد التجمعات الريفية خلال العقدين الأخيرين في مناطق المملكة المختلفة ، وبصفة خاصة ارتفعت أعداد التجمعات الريفية في منطقة عسير من ٢٩٦٢ تجمع ريفي في عام ١٤٠٣هـ إلى ٨٦٧٥ تجمع في عام ١٤٢٥هـ ، وفي منطقة جازان من ٩٣٤ تجمع في عام ١٤٠٣هـ إلى ١٧٤٧ تجمع في عام ١٤٢٥هـ .

(ب) أدى تضاعف أعداد التجمعات الريفية إلى انخفاض مسافات التباعد وزيادة كثافة الانتشار حيث بلغت في نمط العمران الريفي القديم ٣,٨ تجمع ريفي/١٠٠كم لكامل منطقة عسير ، كما بلغت ٦ تجمع ريفي/١٠٠كم^{٢} بالنسبة لكامل منطقة جازان، بينما بلغت هذه النسب في نمط العمران الريفي الحالي حوالي ١٠تجمع ريفي/١٠٠كم^{٢} لمنطقة عسير ، ١٣ تجمع ريفي/١٠٠كم^{٢} لمنطقة جازان، ويؤشر ذلك إلى تأكيد تضاعف أعداد التجمعات الريفية خاصة داخل نفس النطاق العمراني الريفي التقليدي في كل من عسير وجازان ، وبالقياس في باقي المناطق الريفية بالمملكة.

(ج) من الواضح أن هناك محدودية في تغير المتوسط العام لأحجام التجمعات الريفية ، حيث بلغ هذا المتوسط في النمط العمراني القديم ١٥٦ نسمة لمنطقة عسير، ٤٠٧ نسمة لمنطقة جازان، بينما بلغ في نمط العمران الحالي ١٣٩ نسمة لعسير، ٤٨٩ نسمة لجازان. وهذا يعكس الهجرة المتزايدة من التجمعات الريفية إلى المراكز الحضرية وهو ما أدى إلى الثبوت النسبي لمتوسطات احجام هذه التجمعات بل تقزمها في كثير من الأحيان.

(د) بصفة عامة تهيمن الفئات الحجمية للتجمعات الريفية (أقل من ٢٥٠ نسمة) على هيكل الاحجام للعمران الريفي القديم (١٤٠٣هـ) وذلك بنسبة ٧٣,٥% من إجمالي اعداد الفئات الحجمية للتجمعات الريفية، بينما بلغت نسبة الفئات الحجمية (أقل من ٧٠٠ نسمة) ٩٢,٥%، وفي المقابل تميز هيكل الاحجام للعمران الريفي الحالي (١٤٢٥هـ) بهيمنة الفئة الحجمية (أقل من ٥٠٠ نسمة) بنسبة تراوحت ما بين ٧٦% - ٩٤%، وهو ما يشير إلى استمرار بل زيادة تقزم التجمعات الريفية في نمط العمران الريفي الحالي.

(هـ) فيما يخص البنية السكانية للتجمعات الريفية تشير المقارنات إلى تضاعف الكثافات السكانية الريفية ما بين القديم والحالي، فبالنسبة لمنطقة عسير كانت الكثافة السكانية الريفية قديما ٥,٩ نسمة/كم^{٢} (١٤٠٣هـ) وبلغت حاليا ١٤,٥نسمة/كم^{٢} (١٤٢٥هـ)، أما منطقة جازان فكانت الكثافة السكانية الريفية قديما ٢٤,٥ نسمة/كم٢ وبلغت حاليا ٦٥ نسمة/كم^{٢} ، ولا يعبر ذلك عن زيادة السكان في التجمع الريفي وإنما هو نتيجة لتكاثر اعداد التجمعات الريفية داخل نفس النطاق العمراني الريفي التقليدي بهذه المناطق، خاصة التجمعات الصغيرة استنادا إلى ما سبق الإشارة إليه

٦ محاور العمل المقترحة لتطوير استراتيجيات وسياسيات تنمية التجمعات الريفية بمناطق المملكة:

مما تقدم نستخلص انه أمكن رصد العديد من التغيرات الاساسية في خصائص انماط العمران الريفي الحالي بالمناطق الريفية بالمملكة، وهو ما يدعو بالتأكيد إلى إعادة النظر في القواعد والأسس الواجب إتباعها في صياغة سياسات وخطط تنمية التجمعات الريفية في هذه المناطق وتطويرها من منظور ترشيد الإنفاق، وعدم اهدار جهود التنمية وتكاليفها، وذلك في ظل ما اتضح حاليا من تكاثر أعداد التجمعات الريفية القزمية وتباعدها وتشتتها. وبناءا عليه يتأكد وجوب وضع استراتيجية جديدة للتنمية الريفية وسياسات محددة لتطوير الانماط التقليدية للعمران الريفي في المملكة، بحيث ترتكز هذه الاستراتيجيات والسياسات على محورين اساسيين [٩] كما هو موضح فيما يلي:

- **المحور الاول : الحد من تكاثر التجمعات القزمية غير المؤهلة للنمو** ويشمل المحور السياسات التالية:

(أ) تحسين نمط الاستيطان الريفي الحالي من خلال عدم دعم أو إقامة قرى جديدة تفتقر إلى البنية السكانية والموارد الاقتصادية الكافية لدعم نموها واستمرار بقاءها.

(ب) تحجيم محفزات النمو في التجمعات الريفية القزمية المتبعثرة وغير القابلة للتنمية المتوازنة والمتكاملة.

(ج) تشجيع انتقال السكان من التجمعات الريفية القزمية التي تفتقر إلى مقومات النمو المتوازن والمتكامل إلى التجمعات الريفية التي يتوفر بها إمكانات ومقومات تنموية واعدة ومبشرة .
(د) تعزيز عمليات توطين البدو الرحل في القرى والهجر القائمة المستقرة تنمويا، ودعم القاعدة الاقتصادية لها من خلال دمج انشطة الرعي مع الانشطة الاقتصادية التوطينية الاخرى مثل الزراعة والصيد البحري.

- **المحور الثاني : تبني الفكر التخطيطي للمجمعات التنموية المتكاملة** ويشمل المحور السياسات التالية:

(أ) التوسع في سياسة إنشاء المجمعات الريفية التنموية المتكاملة وتعزيز التنمية في القرى الكبيرة والمتوسطه، بهدف تغطية احتياجات القرى الصغيرة التابعة وترشيد الإنفاق في المجالات التنموية المختلفة.
(ب) تحسين الروابط الوظيفية بين التجمعات الريفية حسب مستوياتها التخطيطية المختلفة في اطار المجمع الريفي التنموي الواحد، وذلك من خلال توزيع مدروس للإنشطة والخدمات على هذه التجمعات ، تطوير شبكة الطرق ووسائل النقل والاتصالات ، وعناصر البنية التحتية والمرافق العامة ، بهدف الاقتصاد في توفير الخدمات وتفادي الازدواجية، من أجل رفع معدلات الجدوى الاقتصادية في استغلال هذه الخدمات.
(ج) وضع برامج اقتصادية تحقق تكامل التنمية وتفاعل القطاعات الاقتصادية المختلفة على مستوى المجمعات الريفية التنموية المتكاملة، وتحقق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتجددة منها وغير المتجددة، في إطار قواعد وأسس التنمية المستدامة.
(د) تطوير هياكل إدارية محلية وإقليمية تتمتع بآلية فعالة في إدارة عمليات التنمية والربط بين الخطط التنموية على مستوى القطاعات المختلفة، وفي إطار من جودة التنسيق بين الوزارات المعنية.

١/٦ تفعيل الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لتنمية التجمعات الريفية بمناطق المملكة

للعمل على تفعيل الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لتنمية التجمعات الريفية بمناطق المملكة، فإن الدراسة تخلص إلى وضع مجموعة من الضوابط والمعايير التي تحقق تفعيل وضبط سياسات التنمية المقترحة في إطار محاور العمل السابق توضيحها ، وفيما يلي شرح هذه الضوابط والمعايير.

١/١/٦ إطار محور العمل الخاص بالحد من تكاثر التجمعات القزمية غير المؤهلة للنمو

من أهم الضوابط والمعايير المقترحة لتحديد أهليه التجمع الريفي للنمو، أو عدم أهليته، ومن ثم اعتماده ضمن خطط وبرامج التنمية الريفية الخاصة بالمنطقة ما يلي:

(أ) معيار "قابلية التجمع الريفي للتوسع العمراني الأفقي"
يستخدم هذا المعيار للحكم على مدى أهلية التجمع الريفي للتوسع الافقي، ويرتكز على مقدار تواجد العناصر الطبيعية والعمرانية التي يمكن أن تحد التوسع الافقي للتجمع ومن ثم تصنيف القرية على أنها غير قابلة للنمو، ومنها:
- وجود تربة غير صالحة للتأسيس والبناء (سبخات)، أو وجود كثبان رملية سافية أو متحركة
- وجود سلاسل جبلية وعرة أو سفوح جبلية متساقطة، ووجود وديان تتضمن مجاري سيول
- وجود طرق وطنية أو إقليمية أو وجود خطوط سكك حديدية وطنية أو إقليمية
- وجود خطوط أنابيب نقل النفط
- وجود مجاري مائية عريضة أو سواحل بحرية
- وجود مناطق استعمالات ذات طبيعة خاصة .

(ب) معيار "خصائص البنية العمرانية للتجمع"
يعد هذا المعيار اساسي في تقدير كفاءة البنية العمرانية ومدى ملائمتها لمتطلبات التنمية والتوسع ، ويعد التجمع قابل للنمو ومؤهل للتنمية إذا توفر فيه ما يلي:
- ملائمة مساحة التجمع والكثافات البنائية وتوفر الأراضي الفضاء اللازمة لخطط التنمية المستهدفة
- تمتع أنماط المساكن بخصائص الدوام والاستمرار والتطور من حيث صلابة مواد البناء ونظم الإنشاء
- وجود شبكة طرق وبنية تحتية تتوفر فيها إمكانية استيعاب زيادة الأنشطة وتكثيف الاستعمالات
- توافر عناصر الخدمات الأولية والأساسية طبقا للمعدلات التخطيطية المعتمدة

(ج) معيار "خصائص البنية السكانية للتجمع الريفي"

يرتكز هذا المعيار على خصائص البنية السكانية للتجمع الريفي والتي تتضمن الحجم والتركيب العمري والنوعي للسكان ، حيث يعد التجمع قابل للنمو ومؤهل للتنمية إذا توفرت فيه الضوابط التالية:

- يزيد الحجم السكاني للقرية عن ٢٥٠ نسمة، على أن يتواجد التجانس والتواصل الاجتماعي (القبلي) بين السكان
- يتنوع تركيب السكان من حيث السن والنوع بحيث لا تسود فئات كبار السن على هيكل تركيب السكان
- يتقارب أو يزيد معدل النمو السكاني للتجمع مع المعدل الإقليمي للقطاع الريفي بالمنطقة
- تتقارب الكثافة السكانية للتجمع مع المتوسط العام للكثافة السكانية في القطاع الريفي بالمنطقة

(د) معيار "معدل التباعد والمسافات البينية"

يرتكز هذا المعيار على نمط التوزع المكاني للتجمعات الريفية خاصة معدل التباعد بين التجمعات الريفية بالنطاق الريفي في المنطقة، ويعد التجمع قابل للنمو مؤهل للتنمية إذا تحقق ما يلي:

- أن تتقارب المسافة بين التجمع وأقرب التجمعات الريفية النشطة بما يحقق الاستفادة من الخدمات العليا ويحقق تكامل الأنشطة الاقتصادية
- عدم وجود عوائق طبيعية أو عمرانية تفصل فصلا فعليا بين التجمع والتجمعات الريفية القريبة بصورة تحول دون تحقق سهولة التواصل و التكامل التنموي.

(هـ) معيار "التواصل والاتصال بالتجمعات الريفية المحيطة"

يعد هذا المعيار اساسي في تقدير امكانية تبادل الخدمات والأنشطة بين التجمع والتجمعات الريفية المحيطة ، ولشبكة الطرق ووسائل النقل دور اساسي في ذلك، ويعد التجمع قابل للنمو ومؤهل للتنمية إذا توفر به الإشتراطات التالية:

- وجود شبكة من الطرق الجيدة من حيث درجة الطريق ، اتساعه ، حالته التصميمية ، حالته المادية
- توفر وسائل النقل والمواصلات.

(و) معيار "عناصر البنية التحتية والمرافق العامة"

هذا المعيار أساسي في تقدير كفاءة وصحة البيئة العمرانية والطبيعية ، ومدى ملائمتها لتحقيق النمو والتنمية ، ويعد التجمع قابل للنمو ومؤهل للتنمية إذا توفر به الإشتراطات التالية:

- مصادر كافية للمياه الصالحة والمتجددة
- مصادر كافية للكهرباء والهاتف
- أساليب مناسبة للصرف الصحي

(ز) معيار "الموارد والمقومات الاقتصادية"

يعد هذا المعيار أحد المعايير الأساسية للحكم على كفاءة التجمع اقتصاديا لكون الموارد والمقومات الاقتصادية هي عناصر ارتكاز الأنشطة الاقتصادية، ويعد التجمع قابل للنمو ومؤهل للتنمية اذا توفر فيه ما يلي:

- توفر الموارد الاساسية لقيام الانشطة الاقتصادية الريفية مثل الاراضي الخصبة للزراعة، المراعي للرعي وتربية الحيوان، المسطحات المائية للصيد.... الخ.
- تعدد الانشطة الاقتصادية وتنوعها بما يحقق مبدأ التكامل في القطاعات الاقتصادية...مثل الزراعي والرعي والإنتاج الحيواني والداجن
- وفرة مصادر المياه الصالحة لدعم أنشطة الزراعة والرعي.

٢/١/٦ إطار محور العمل الخاص بتبني الفكر التخطيطي للمجمعات الريفية التنموية المتكاملة

في إطار هذا المحور تخلص الدراسة إلى وضع مجموعة قواعد وأسس تنظم تشكيل المجمعات الريفية التنموية المتكاملة بحيث تتكون من منظومة هيكلية متدرجة هرميا من التجمعات الريفية الواقعة داخل نطاق عمراني متجانس طبيعيا وعمرانيا واجتماعيا واقتصاديا، ولقد أسس هذا الفكر التخطيطي علي واحده من النظريات الرائدة وهي نظرية الأماكن المركزية و التشكيل السداسي لتوزيع التجمعات العمرانية لوالتر كريسترلر [١٠,١٢] (شكل ٥).

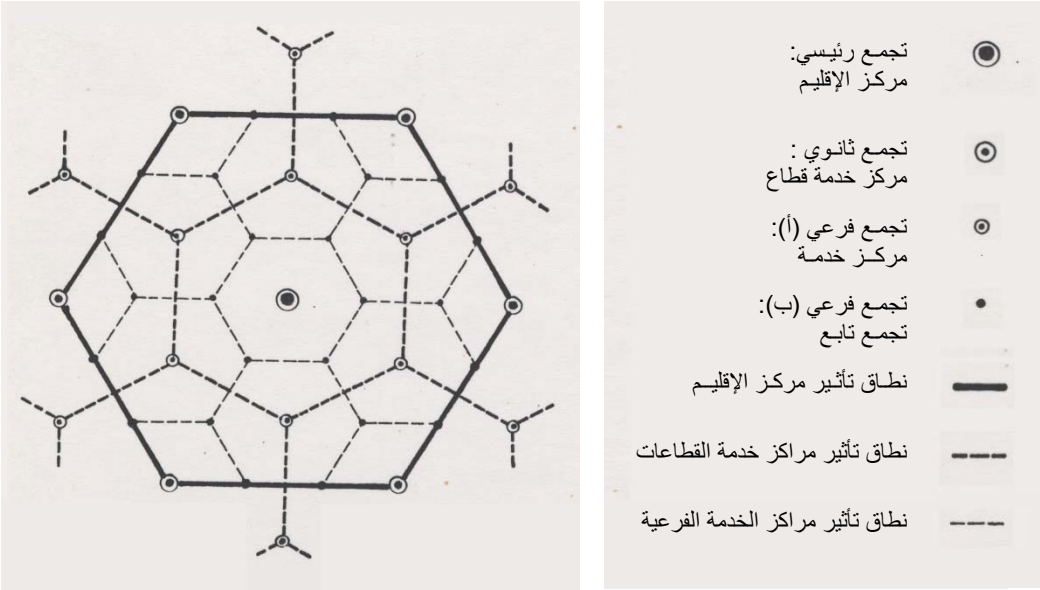

شكل (٥) نموذج نظرية الأماكن المركزية والتشكيل السداسي لوالتر كريستالر

وقد تم صياغة مجموعة من الضوابط والمعايير للعمل على تصنيف تلك التجمعات الريفية فى عدة مستويات تخطيطية تحدد وظائفها وأدوارها فى عملية التنمية المتكاملة ، حيث تم تحديد تجمعات مركزية محفزة للنمو، تجمعات متوسطة خدمية، تجمعات فرعية وتابعة. ويتحقق الهيكل الهرمي المتدرج لهذه التجمعات بناءا على العناصر التالية: الحجم السكاني- المساحة- الخدمات العامة - البنية الأساسية - الأنشطة الاقتصادية. وتكون تبعية التجمعات لبعضها البعض ادارية من ناحية ووظيفية من ناحية أخرى، وذلك فى اطار تنوع مستويات الخدمة المختلفة ، كما فى الخدمات التعليمية والصحية. ويهدف ذلك إلى تأمين وصول الخدمات للسكان بأقصر الطرق واقل التكاليف، وفي أعلى مستوى جدوى اقتصادية لتوظيف الاستثمارات. وفي ما يلي مجموعة القواعد والأسس المحددة للمجمع الريفي التنموي المتكامل، وضوابط اهلية التجمعات المتضمنة فى نطاقة لاداء أدوارها الوظيفية:

(أ) الأسس والضوابط العمرانية:

- أن يتميز الحيز (النطاق) الجغرافي للمجمع بتجانس الخصائص الطبيعية والمناخية له
- توفر التقارب المكاني لنمط التوزع والانتشار للتجمعات المشمولة داخل المجمع وألا يتواجد محددات أو عوائق مادية (طبيعية/ اصطناعية) فاصله تحول دون الاتصال والتواصل بينها
- وجود شبكة طرق ومواصلات اقليمية فعالة تسهل الربط بين التجمعات المشمولة داخل المجمع
- أن يكون أبعد تجمع عن التجمع الرئيسي بالمجمع (المركز المحفز للنمو) يقع داخل النطاق التخديمي المعتمد للخدمات العليا المفترض تركزها داخل التجمع الرئيسي.

(ب) الأسس والضوابط الاجتماعية:

- توفر التجانس والتوافق الاجتماعي، والتقارب الثقافي بين السكان فى كافة التجمعات المشمولة بالمجمع
- يحدد الحجم السكاني الامثل للمجمع بناءاً على المعدلات المعتمدة لتوفير الخدمات ونطاقات تخديمها، بحيث لا يقل الحجم السكاني للمجمع عن الحد الأدنى ، ولا يزيد عن الحد الأقصى للنطاق التأثيري وحجم السكان المخدوم بالعناصر الخدمية العليا المتواجدة داخل مركز المجمع ، وذلك لتحقيق الاستغلال الامثل والجدوى الاقتصادية لتقديم الخدمات بالمجمع

(ج) الأسس والضوابط الاقتصادية:

- توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لدعم التنمية المتكاملة في كافة التجمعات المشمولة بالمجمع، ومن أمثلة ذلك موارد المياه ، الاراضي الصالحة للزراعة، مناطق الرعي ، مناطق الصيد البحري، مواقع التعدين ... الخ .

- وجود تجانس وتكامل بين الانشطة الاقتصدية التي يمارسها السكان في كافة التجمعات المشمولة بالمجمع، مثل الزراعة والرعي والانتاج الحيواني والداجن، التصنيع الغذائي والحفظ والتخزين والنقل والتسويق
- توفر وسائل النقل ومراكز التخزين والحفظ وأسواق تصريف المنتجات
- أما من الناحية الإدارية فيجب ان تتبع التجمعات المشمولة داخل المجمع تصنيفاً إدارياً واحداً ، كأن تتبع مركزا واحدا أو محافظة واحدة .

٢/٦ توزيع الوظائف والأدوار علي التجمعات المشمولة بالمجمع الريفي التنموي المتكامل

بهدف تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي والتكامل الوظيفي بين التجمعات الريفية المشمولة داخل المجمع التنموي المتكامل، يتم توزيع الوظائف والأدوار علي هذه التجمعات في إطار منظومة هيكلية متدرجة. هذا التكوين الوظيفي يبني بصفة أساسية على حساب الثقل التنموي للتجمع والذي يؤهله للقيام بالدور الوظيفي المرشح له، ويحسب الثقل التنموي للتجمع بناءا على مجموعة من المعايير العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتي توضع لها أوزان نسبية ، وبناءا على إجمالي أوزان هذه المعايير يتم تحديد الدور الوظيفي للتجمع، وتشتمل هذه المعايير التأهيلية علي ما يلي:

(أ) المعايير والخصائص الإقليمية:
- الموقع الجغرافي للتجمع بالنسبة لباقي تجمعات المجمع، وبالنسبة للنطاق التأثيري للوظيفة المرشح لها.
- مركزية التجمع من شبكة الطرق الاقليمية .
- توفر مرافق وخدمات النقل والمواصلات الاقليمية.

(ب) المعايير والخصائص العمرانية:
- الخصائص الطبيعية للموقع (مظاهر السطح – التربة ...) .
- مساحة الكتلة ووفرة الأراضي الفضاء
- إمكانية التوسع العمراني الأفقي والرأسي
- نوعية الخدمات والمرافق الحكومية القائمة
- حالة الطرق والمواصلات المحلية، و حالة عناصر البنية الأساسية والمرافق العامة.

(ج) المعايير والخصائص الاجتماعية:
- الحجم السكاني وهيكل تكوين السكان ومعدل النمو
- التجانس والتقارب الاجتماعي بين السكان
- الخصائص الاجتماعية والثقافية
- القدرات البشرية والتأهيلية.

(د) المعايير والخصائص الاقتصادية :
- الموارد والإمكانات البيئية الاقتصادية (مياه – أراضي خصبة – مراعي)
- خاصية الاستدامة والتجدد في الموارد الاقتصادية (مخزون المياه)
- التنوع والتكامل في الانشطة الاقتصادية (زراعة – رعي – صيد – سباحة)
- التخصص والتميز النسبي في المهن والانشطة الاقتصادية
- خدمات النقل والتخزين والتسويق.

وبناءاً على هذه المعايير والخصائص يتم تصنيف التجمعات الريفية المشمولة بالمجمع ما بين أربعة مستويات تخطيطية لكل منها دور وظيفي تنموي تكاملي، هذه المستويات الأربعة تتنوع عناصرها في إطار أربعة محاور هي:

- **المحور العمراني:**

التنوع والتدرج في المساحة الخاصة بالكتلة العمرانية والوفرة في الأراضي الفضاء المتخللة أو المحيطة الصالحة للتنمية طبقا لمستوى التجمع ووظيفة، كذلك التنوع والتدرج في توزيع الخدمات مما يحول دون تكرار تقديم الخدمة، ويضمن جدوى وكفاءة توظيف كل خدمة مقدمة وذلك طبقا لمستوى التجمع ودورة الوظيفي.

- **المحور الاجتماعي:**
التنوع في الاحجام السكانية ومعدلات النمو ومعدلات النشاط وذلك طبقا لمستوى التجمع ودورة الوظيفي.

- **المحور الاقتصادي :**
التنوع والتدرج في الموارد والامكانات الاقتصادية وتكامل الانشطة ما بين انتاجية وخدمية او تجهيزية وتسويقية، وذلك طبقا لمستوى التجمع ودورة الوظيفي.

- **المحور الإداري :**
التدرج والتخصص في توزيع الإدارات الحكومية والإشرافية.

وبناءا على هذا الاطار تم تحديد اربعة كيانات عمرانية تخطيطية ذات أدوار وظيفية محددة تتوزع داخل المنظومة المتدرجة هرمياً والتي يمثلها المجمع التنموي ، ويتم تحديد درجة تمثيل كل معيار (خاصية) في الكيان العمراني طبقا للدور الوظيفي المنوط به كما هو مبين بجدول (٩)، ولقد تم تصنيف هذه الكيانات كما يلي:

- **تجمع (أ) مركز المجمع التنموي :**
مركز إداري رئيسي ومحفز تنموي اجتماعي واقتصادي، ويختص بإشتماله على المرافق الحكومية والادارية الرئيسية، كما يختص بالخدمات العامة الاجتماعية العليا كمركز الشرطة والدفاع المدني – المدرسة الثانوية – المستشفى المركزي – مصلى العيد والمسجد الجامع-مبنى البريد والهاتف-مركز ثقافي اجتماعي –الاسواق الاسبوعية- انشطة اقتصادية انتاجية وتجهيزية وتسويقية وأنشطة مهنية خدمية، هذا بخلاف الخدمات الاولية الأساسية.

- **تجمع (ب) مركز خدمي قطاعي :**
يعد الثاني في المرتبة داخل المجمع التنموي ويختص بخدمة نفسة والتجمعات التابعة له من المرتبه الثالثة والرابعة، ويشتمل على مدرسة متوسطة –مركز رعاية صحية-مسجد جامع-اسواق تجارية-انشطة اقتصادية انتاجية وتجهيزية وتسويقية ، هذا بخلاف الخدمات الأولية الاساسية.

- **تجمع (ج) تجمع خدمي :**
يعد الثالث في المرتبة داخل المجمع ويختص بخدمة نفسه والقرى التابعة له من المرتبه الرابعة ، ويشتمل على مدرسة ابتدائية- مسجد جامع- محلات تجارية ، أنشطة اقتصادية حرفية وتسويقية.

- **تجمع (د) تجمع تابع :**
يعد الرابع والأدنى في الترتيب داخل المجمع، ويختص بخدمة نفسه فقط، ويشتمل بصفة اساسية على مسجد محلي وبعض المحلات التجارية.

ولكون الوزن النسبي للمعيار له دور اساسي فى تحديد الثقل التنموي للتجمع الريفي، ومن ثم الدور الوظيفي الذى يمكن أن يقوم به ، فأنه لتقدير الوزن النسبي للمعيار يجب الاخذ فى الاعتبار أن أهمية تمثيل المعيار (الخاصية) فى التجمع هى أهمية نسبية تتدرج ما بين: ضرورية، و تفضيلية، وتمكينية، والتي تتحدد بصفة اساسية طبقا للدور الوظيفي الذى سوف يقوم به التجمع فى اطار المنظومة التخطيطية للتجمعات المشمولة داخل المجمع، كما هو موضح بجدول (٩).

كذلك فأن الوزن النسبي للمعيار يخضع أيضا إلى عامل أخر مهم وهو المتعارف عليه فى خطط التنمية الشاملة وبرامجها من حتمية تدرج وتتابع عمليات التنمية المختلفة. ومن ثم فقد تم تصنيف هذه المعايير (الخصائص) إلى قسمين: القسم الأول هو معايير (خصائص) يجب أن تكون قائمة بالفعل فى التجمع عند تحديد الدور الوظيفي له ويرمز لها بالرمز (أ)، أما القسم الثاني فهى المعايير (الخصائص) التي يجب أن يكتسبها التجمع سواء عن طريق تواجدها بصورة ما ومن ثم تحفيزها، أو العمل على استحداثها وإيجادها، حتى يكون التجمع مؤهلا للدور الوظيفي المرشح له ويرمز لها بالرمز (ب)، كما هو موضح بجدول (٩). من هنا يسهل على المجمع التنموي المتكامل إكسابه خاصية المرونة و القابلية للتطور حتى مستوى التكامل الوظيفي بين كافة تجمعاته تدريجيا .

جدول (٩) تحديد الأهمية النسبية لتمثيل المعايير الحاكمة في تعيين وظائف التجمعات الريفية داخل المجمع التنموي

تصنيف المعايير (الخصائص)	أهمية تمثيل المعيار (الخاصية)			
	مركز تنموي رئيس	مركز خدمي قطاعي	تجمع خدمي	تجمع تابع
▪ **المعايير (الخصائص) الإقليمية:**				
- المركزية بالنسبة للنطاق الجغرافي للمجمع	ضرورة (أ)			
- المركزية بالنسبة للنطاق التأثيري للتجمع	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (أ)	
- المركزية بالنسبة للطرق والمواصلات	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (أ)	
- تواجد مرافق النقل والمواصلات	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)	إمكانية (ب)
- تواجد المرافق الرئيسية للبنية التحتية	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)		
- تواجد الخدمات الاقليمية	ضرورة (أ)			
▪ **المعايير (الخصائص) العمرانية:**				
- ملائمة الخصائص الطبيعية والبيئية	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (أ)	إمكانية (أ)
- المساحة المناسبة للكتلة العمرانية	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)	إمكانية (ب)
- إمكانية التوسع الافقي (أراضي فضاء)	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)	إمكانية (ب)
- إمكانية التوسع الرأسي (الكثافة العمرانية)	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)	إمكانية (ب)
- تواجد الخدمات العليا	ضرورة (ب)	ضرورة (ب)	أفضلية (ب)	
- تواجد الخدمات الأساسية	ضرورة (ب)	ضرورة (ب)	ضرورة (ب)	ضرورة (ب)
- تواجد المرافق الحكومية	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)		
- شبكات البنية التحتية والطرق والمواصلات	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)	إمكانية (ب)	إمكانية (ب)
▪ **المعايير (الخصائص) الاجتماعية:**				
-حجم سكاني مناسب لوظيفة التجمع	ضرورة (أ)	ضرورة (ب)	إمكانية (ب)	
- معدل نمو سكاني نشط	ضرورة (أ)	ضرورة (ب)		
- توازن عمري ونوعي لهيكل السكان	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (أ)	
- التقارب والاندماج الاجتماعي	أفضلية (أ)	أفضلية (أ)	أفضلية (أ)	ضرورة (أ)
- فئات الاعمار في سن العمل	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)		
- القدرات البشرية والتأهيلية	ضرورة (أ)	ضرورة (ب)	أفضلية (ب)	إمكانية (ب)
▪ **المعايير (الخصائص) الاقتصادية:**				
- التنوع والتكامل في الانشطة الاقتصادية	ضرورة (أ)	ضرورة (ب)	أفضلية (ب)	
- إمكانية التجدد في الموارد الاقتصادية	ضرورة (أ)	ضرورة (ب)	أفضلية (ب)	
- خدمات النقل والتخزين والتسويق	ضرورة (ب)	ضرورة (ب)	أفضلية (ب)	
- خدمات إدارة الأعمال والتجارة	ضرورة (ب)	ضرورة (ب)		

أخيرا، فأن للعوامل الإقليمية التي تنبع من خصوصية المنطقة دور أساسي في تحديد الوزن النسبي للمعيار. مثال ذلك أن معيار "التقارب المكاني للتجمعات داخل المجمع التنموي" يأخذ قيمة مرتفعة في تقدير الوزن النسبي له في البلدان الفقيرة بسبب انخفاض معدل ملكية السيارة ونقص المواصلات، بينما تنخفض قيمة الوزن النسبي لهذا المعيار في الدول الغنية التي يرتفع فيها معدل ملكية السيارة، وتتوفر فيها المواصلات. من هنا، فأنه يمكن تحديد المعايير التالية كمعايير خاصة بالمملكة تكون ذات قيم مرتفعة في تحديد الأوزان النسبية، عند تحديد الثقل التنموي للتجمع:

(أ) وجود الحجم السكاني الكبير بما يكفى لتكامل أنشطة التجمع وأداء وظائفه على المستوى المحلي والإقليمي.
(ب) التجانس والاندماج الاجتماعي والتقارب الثقافي بين السكان.
(ج) إمكانية التوسع العمراني الأفقي، حيث أن التوسع العمراني الرأسي غير مستحب لدي السكان السعوديين.
(د) ملائمة الخصائص الطبيعية والطبوغرافية، خاصة في المناطق الغربية التي تتميز بالطبيعة الجبلية الوعرة.
(هـ) كفاءة شبكات الطرق الإقليمية وتوفر خدمات الطرق نظراً لانتشار وسائل النقل الخاصة وارتفاع معدل ملكية السيارات والتباعد النسبي بين التجمعات العمرانية بالمملكة، وزيادة معدل الرحلات بين مناطق المملكة.
(و) كفاءة عناصر البنية التحتية والمرافق نظرا للظروف الطبيعية الخاصة بالمملكة مثل ندرة المياه العذبة والحاجة إلي محطات التحلية، كذلك المناخ الصحراوي شديد الحرارة صيفا الذي يحتاج إلى وسائل التكييف الصناعي.

الخلاصة

في المملكة العربية السعودية، للمناطق الريفية خصائص مميزة تنبع من العوامل الإقليمية الخاصة المؤثرة في تشكيل أنماط العمران الريفي بهذه المناطق، فالسمات الجغرافية والديموغرافية والعناصر البيئية والطبيعية بالمملكة ذات خصوصية متفردة تظهر بوضوح في: المساحات الشاسعة، الانتشار السكاني ومن ثم التجمعات السكانية الصغيرة، الصحاري الواسعة والموارد المائية المحدودة، السلاسل الجبلية الوعرة والوديان الممتدة، والشعاب الضيقة حيث السيول الجارفة. وإذا أضفنا إلى الخصوصية الطبيعية التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المملكة، فقد شكلت هذه العوامل جميعها ملامح أنماط العمران الريفي بالمناطق الريفية بالمملكة، وكان من أهمها تخلخل وتفرغ النسيج العمراني الريفي، تقزم التجمعات السكانية الريفية، تباعد وتبعثر التجمعات العمرانية الريفية. وبرغم جهود وخطط التنمية الريفية المتعاقبة التي تبنتها المملكة إلا أن هذه الصعاب والمعوقات حالت دون بلوغ إنجازات التنمية غاياتها القصوى، وعانت هذه المجتمعات من محدودية الخدمات وضعف مكتسبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبدراسة هذه المشكلات جميعها وتحليل المعطيات والمحددات القائمة تبنى البحث وضع استراتيجية منهجية لمعالجة ما تعانيه مثل هذه الأنماط العمرانية الريفية ، ومن ثم تحديد السياسات اللازمة للتغلب على مشكلاتها وتحقيق التنمية الريفية المتكاملة لها ، ولقد تحددت هذه السياسات في إطار محورين عمل رئيسيين هما القضاء على ظاهرة التجمعات الريفية القزمية غير المؤهلة للنمو، وتبني الفكر التخطيطي لإنشاء المجمعات الريفية التنموية المتكاملة . ففي المحور الأول وضعت الدراسة مجموعة من الضوابط المعايير الانتقائية التي تحدد مدى قابلية التجمعات القزمية للنمو ومن ثم مدى أهليتها وأحقيتها للتنمية. أما في إطار المحور الثاني فوضعت الدراسة عدد من الأسس والقواعد التي تحدد النطاقات الجغرافية للمجمعات الريفية المتكاملة وما يمكن أن تحتويه من تجمعات مشمولة بالمجمع ، وذلك في إطار منظومة هيكلية متدرجة من الأدوار والوظائف التخطيطية المحددة لهذه التجمعات ، وقد بني ذلك على مجموعة من الضوابط والمعايير التأهيلية التي تحدد الدور والوظيفة التخطيطية المتوافقة مع إمكانيات كل تجمع.

المراجع

(١) **عرائس الصحراء: قصة التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية** - وزارة الشئون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية -١٩٩٨.

(٢) **دراسات في التنمية الريفية المتكاملة : مشروع التنمية الريفية المتكاملة** - وزارة الشئون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية -١٩٨٦.

(٣) مختار الشهاوي: "ضوابط التوزيع الجغرافي للقرى السعودية" – **مجلة جامعة الملك عبد العزيز** – الآداب والعلوم الإنسانية – ١٩٨٧. (٣)

(٤) **التعداد العام للسكان والمساكن** – مصلحة الإحصاء العام : وزارة الاقتصاد والتخطيط - المملكة العربية السعودية - ١٩٩٣.

(٥) المؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية : **تقرير الإستراتيجية العامة للتنمية الريفية** - وزارة الشئون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية -١٩٨٦.

(٦) مدحت محمود صبري ، عبد الله فهد المقيل: **"مشروع التنمية الريفية المتكاملة"** – وزارة الشئون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية - ١٩٨٦.

(٧) **الدراسات التخطيطية الشاملة لمنطقة عسير : التقرير الثاني** - وزارة الشئون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية - ٢٠٠٤.

(٨) **دراسات المخطط الإقليمي لمنطقة جازان : التقرير الثاني** - وزارة الشئون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية -٢٠٠٤.

(٩) **دليل إعداد وتحديث المخططات الهيكلية للقرى** – وزارة الشئون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية - ٢٠٠٥.

(١٠) محمود أمين علي: "التجمعات الزراعية المستحدثة في المناطق الصحراوية المستصلحة" – رسالة ماجستير، كلية الهندسة – جامعة القاهرة – ١٩٩٠. (٢)

(١١) محمد أحمد السرياني: "ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية ١٩٠٢-١٩٨٨"– **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد (٦٣) – الكويت – ١٩٩٠. (١)

(12) Carter, Harold : **"The Study of Urban Geography"**, Routhedge & Kegan Paul, London, UK, 1968